الاصول الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للتعليم المفتوح فى الجامعات

أ . د / محمد سيف الدين فهمى *

تقديم :

شهدت المجتمعات الانسانية منذ النصف الثانى من القرن العشرين تغيرات عنيفة إقتصاية و اجتماعية وثقافية لم يشهدها العالم من قبل . و لعل أهم عوامل هذه التغيرات التى هى أشبه بالثورة الشاملة التقدمات المعرفية و التكنولوجية التى غيرت تمامامن نمط الحياة و العمل بالنسبة للأفراد و المجتمعات .

لقد كانت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ نهاية العالم وبداية لعالم جديد ، نهاية لعالم كانت المحافظة و صيانه التقاليد بعض سماته، ونهاية لعالم يتسم بالتغير السريع و الثورة الدائمة و الانطلاق غيرالمحدود فى جميع المجالات معرفية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو تقنية . ولم يكن من الممكن فى ظل هذا العالم الجديد أن تعزل الجامعات نفسها عن هذة التغيرات ، فعوامل التغير قد أحاطت بها من كل الاتجاهات .

فهناك مد معرفى شمل جميع المجالات ، وهناك تغيرات اقتصاية شاملة نمت وترعرعت على مستحدثات تكنولوجية متطورة . وهناك تغيرات اجتماعية قلبت الموازين القائمة بين القوى و النظم الاجتماعية و العلاقات الانسانية ، وهناك تغيرات ثقافية شاملة شملت العقائد و المذاهب و النظم و الانماط الحياتية و المطالب الثقافية . وكان لهذا كله أثر على الجامعات من حيث مفهومها وانماط التعليم فيها ونوعية ركائنها و المستفيدين منها ، كما له أثر على أهدافها ووظيفتها وبرامجها ونظم القبول فيها . وفى ظل هذة المناخات الجديدة كان لا بد من أن تظهر

---

* الاستاذ بكلية التربية جامعة الازهر

صور جديدة لا تقليدية للتعليم الجامعى لعل من أهمها ما عرف باسم " التعليم الجامعى المفتوح "

و ستحاول هذة الورقة عرض بعض أصول أو جزور التعليم الجامعى المفتوح موضحة أن هذا النظام للتعليم الجامعى ليس سوى محصلة لمجموعة من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية فرضت نفسها فرضا على الجامعة ونظامها التعليمى ، وما كان يمكن للجامعة سوى الاستجابة لها عن رضا فى بعض الاحيان ، او على استحياء فى أحيان أخرى .

تمهيد تاريخى :

إذا كانت النماذج الجديدة للتعليم الجامعى المفتوح قد نشأت و نمت فى أوربا والولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع بداية الخمسينات من هذا القرن ، وأننا فى مصر ومختلف دول العالم الثانى بدأنا فى أقتباس هذة النماذج فى محاولة لمسايرة هذة التطورات التى حدثت فى التعليم الجامعى مماجعلنا نبدو كالعادة مقلدين لا مبدعين ، فان اصول التعليم المفتوح فى الجامعات يمكن تلمسها بعمق فى مؤسساتنا القديمة للتعليم الدينى فى الازهر أو جامعات الزيتونة و القيروان وغيرها التى امتدت على طول العالم الاسلامى وعرضة . وإذا كان لنا أن نعّرف التعليم المفتوح بأنه تعليم يقوم على تنظيم جديد للعملية التعليمية " يستهدف اعطاء الحرية لكل فرد فى أن يختار نوع التعليم الذى يتفق وميوله ورغباته، ويناسب حاجاته واستعداداته، كما يعنى تنوعا فى طرق التعليم و تعددا فى وسائلة ، بما يسمح بتدعيم مبادئ الديمقراطية فى عملية التعليم بحيث يتمكن كل فردمن أن يتعلم وفقا للطريقة التى تناسب قدراتة و ظروفة مستعينا بالوسائل التى يرى أنه يمكن أن تثرى تعليمه ، وبحيث يؤدى هذا وذاك إلى زيادة فعالية المتعلم وإيجابيتة فى مواجهة الموقف التعليمى"(١) ، وإذا كان هذا التعليم يستند إلى درجة عالية من حرية المتعلم و حرية المعلم فى ظل اطار غير تقيلدى للتعليم بحيث تتاح للمتعلم الفرصة الكاملة لاختيار ما يريد أن يتعلمه فى الوقت الذى يريده، وعلى يد استاذ أو أساتذة هو ينتقيهم ، فان هذا

النوع من التعليم يبدو أشد ما يكون وضوحا فى التعليم الازهرى أو التعليم الاسلامى فى مؤسساته القديمة . فقد أنشئ الجامع الأزهر عام ٣٥٩هـ (ابريل ٩٧٠ م) ليكون مسجدا رسميا للدولة الفاطمية فى حاضرتها الجديدة القاهرة ، و يكون منبرا لدعوتها الدينية و رمزا لسيادتها الروحية ، الا أنه لم يلبث بعد مدة قصيرة أن صار مؤسسة تعليمية جامعية بحق ضمت عددا من الفقهاء و العلماء للقراءة و الدرس و رتبت لهم الدولة مرتبات شهرية ثابتة و أنشأت لهم دار للسكنى بجوار الأزهر . و هكذا باشر هؤلاء العلماء مهمتهم العلمية تحت اشراف الدولة بطريقة منتظمة و مستقرة ، (٢) .

و كانت الدراسة تسير على نظام الحلقات التقليدى المتوازن فى معظم الاقطار الاسلامية ، و قد كانت لطريقة الحلقات على بساطتها كثير من مزايا الدراسة الجامعية لأنها كانت تجمع الاساتذة و الطلاب فى جو من البساطة و عدم الكلفة و تفسح المجال للمناقشة الحرة . (٣)

ظل الازهر بالرغم من اختلاف النظم المذهبية و السياسية التى احاطت به محتفظا بالصفة التعليمية كمعهد للدراسة و القراءة ، و استمر مقصدا للعلماء المسلمين من مختلف أرجاء العالم الاسلامى، و درست فيه مختلف العلوم و الفنون ، و كان يفتح ابوابه للطلاب من كل مذهب أو قطر . و غدا الازهر منذ اواخر القرن السابع الهجرى كعبة الاساتذة و الطلاب من سائر انحاء العالم الاسلامى . و كان الشعار التعليمى السائد فى ذلك الوقت حرية التعليم و حرية التعلم ، و حرية الاستاذ و حرية الطالب . كان التعليم فى الازهر تعليما مفتوحا من حق المتعلم أن يأتى للدراسة فى أى وقت ، و أن يجلس لأى شيخ أو استاذ يرغبه ، و ان يدرس اى فرع من فروع المعرفة المقدمة فى ذلك الوقت . و كان الشيخ يجلس بجوار عموده و الطلاب متحولقون حوله يكتبون و هو يملى عليهم ، و يناقشونه فيما يراه و يرونه ، و كل ذلك فى اطار سمح متحرر . و كان من حق الدارس أن يجمع بين الدراسة و العمل ، و من حقه أن ينقطع عن الدراسة للعمل ، ثم يعود مرة أخرى للدراسة حين تتيح الفرصة ، فلا قيود على الطالب أو الاستاذ الا القيود التى تفرضها طبيعة العلاقة بين المتعلم و المعلم . كان النظام المتبع فى عملية التعليم هو فتح الابواب لكل الراغبين الكبار حيث تلقى الدروس فى صورة

ندوات مفتوحة. (٤)

و لم يكن الامر بعيدا بهذه الصورة بالنسبة للجامعات الاوربية التى ظهرت فى اوربا خلال العصور الوسطى و انتشرت فى أوربا ثم الولايات المتحدة فى القرنين الخامس عشر و السادس عشر . و لقد نشأت الجامعات الاوربية فى حمى الكنيسة أو أمراء الاقطاع ، و كانت أشبه بتجمعات للاساتذة و الطلاب بعضها أداره الاساتذة و قلة منها ادارها الطلاب ، و تكون فى مجموعات و الاساتذة ما يشبه النقابة و اطلقواعليها اسم Universitas و منهااشتقت كلمة الجامعة University. و كانت الجامعات منذ انشائها تتمتع بقدر كبير من الحرية و الاستقلال ، و كانت بعيدة عن سلطة رجال الدين أو رقابة الدولة أو الامراء ، على الرغم من السلطات الدينية كانت تتابع اعمالها و عادة ما كانت تمنحه االامتيازات و التراخيص بالعمل . و لم تلبث الجامعات أن أصبحت وحدات لهاحقوقها الخاصة ، و اصبحت لها مراكزها الاجتماعية المتميزة و جذبت أبناء بعض الطبقات المؤثرة ، كان التعليم فيها مفتوحا لكل طالب قادر على دفع تكاليف الدراسة التى كانت عادة تكاليف زهيدة (٥) .

و مع نمو حركات التصنيع فى اوربا فى القرنيين التاسع عشر و العشرين و انهيار النظام الاقتصادى و الاجتماعى القديم و نمو الطبقية انحازت الجامعات القديمة الى الطبقات العليا و المتوسطة التى اكدت وجودها الاجتماعى ، و بدأت تركز على الطلاب المنتظمين و تدريبهم على فنون القيادة الفكرية و الادارية ، و اقامت بذلك حواجز بينها و بين مجتمعاتها ، فانفصلت الجامعة عن المجتمع بواقعه و مشكلاته .

الا أن القوى الاجتماعية التى أفرزتها حركة التصنيع فى اوربا ثم فى الولايات المتحدة و كذلك التطورات العلمية و التقنية التى نمت نموا كبيرا خلال القرنين التاسع عشر و العشرين كانت لها آثارها الواضحة على مسيرة حركة التعليم الجامعى خلال هذه الحقبة فأثرت على طبيعة الجامعة و اهدافها و برامجها و نظم القبول فيها . و لعل أهم هذه الاثار ما يلى :

١ - الاهتمام بالتعليم العلمى :

كانت الجامعة القديمة منذ نشأتها الاولى و حتى بدايات القرن التاسع عشر تهتم بالعلوم أو الفنون المدرسية ، كانت الدراسة تشمل النحو و الفلسفة و المنطق و الرياضيات و الفلسفة الاخلاقية . و من الناحية المهنية كانت تهتم باعداد الافراد المهن العالية فى ذلك الوقت . من الطب و القانون و اللاهوت . و عندما بزغت الحركة العلمية و ترعرعت عادتها الجامعات القديمة مما ادى بالمعرفة العلمية الى ان تنمو خارج الجامعات فى صورة جمعيات و مؤسسات علمية مختلفة (٦) . الا أنه مع بداية القرن التاسع عشر و بصورة اوضح خلال القرن العشرين بدأ العلم يغزو الجامعات القديمة و صار اساسا للجامعات الحديثة التى انشئت فى أوربا و امريكا خلال هذين القرنين . و كان الغزو العلمى بمثابة تحول من الاهتمام بالعلوم الشكلية و المدرسية و اللاهوت الى الاهتمام بالبحث عن المعرفة العلمية من خلال الملاحظة المنهجية للظواهر الطبيعية . و لم يكن هذا الاهتمام قاصرا فقط على تعليم العلوم الطبيعية و ادخالها مناهج الدراسة ، و انما ادى الى خلق مناخ ذهنى جديد لم تعرفه الجامعة كمن قبل ، مناخ اتسم باحترام قيم الموضوعية و الحيادية و التواضع و الشك العلمى و البحث ، و كلها صارت بمثابة العناصر الاساسية للعمل الجامعى .

٢ - الاهتمام بالبحث :

كان لنمو الحركة العلمية و تبنى الجامعات خلال القرنين التاسع عشر و العشرين للعلم و التعليم العلمى كعنصر اساسى من عناصر التعليم الجامعى و أثره فى تطور وظيفة الجامعة . فبعد ان كانت الجامعة مهتمة بالتعليم بهدف حفظ و تواصل المعرفة ، أو اعداد قيادات فكرية أو ادارية أو مهنية معينة ، صار البحث العلمى وظيفة اساسية للجامعة بل أن بعض الجامعات جعلتها وظيفتها الاساسية . و قد تمثل ذلك بوجه خاص فى انشاء جامعة برلين عام ١٨٠٩ التى ارتبط اسمها باسم مؤسس فكرتها وليم

فون هميلت . كان رؤية فون هميلت لجامعة برلين رؤية خاصة و جديدة تماما . فهى فى نظرة مؤسسة تربوية وهبت نفسها للبحث و التعليم العلميين فى اوسع معانيهما . فمهمة الجامعة ليست تقديم معارف معينة ، و لا اعداد الشباب لممارسة العمل فى الحكومة أو المهن العالية المختلفة ، و لكن مهمتها الاولى تدريبهم فى مناخ من الحرية الفكرية ليبحثوا و ليطوروا المعرفة الانسانية عن طريق قوى الاستقلالية فى التفكير و عادات البحث . فالهدف من الجامعة ليست معرفة موسوعية و لكن ثقافة علمية حقيقية(٧).

و غدت جامعة برلين نموذجا للجامعات الحديثة فى العالم كله و خاصة بالنسبة للجامعات فى الولايات المتحدة . و صار البحث العلمى هدفا كاد يكون مقدسا لها . و صارت حرية التعليم و التعلم

(Lehr - freiheit and - Lern -Freiheit) و كذلك حرية البحث الاكاديمى مبادئ اساسية فى التعليم الجامعى . و كان لذلك أثره على تنظيم التعليم الجامعى فظهر نظام المقررات الدراسية الذى يقوم على اساس مبدأ اختيار الطالب للمقررات التى يريد تعلمها ، و السماح للطالب أن يسقط بعض المقررات و يأخذ غيرها مما كان له اثره فى المرونة الكبيرة للتعلم الجامعى الامريكى بوجه خاص

٣ - قبول التعليم التكنولوجى :

نما التعليم التقنى بجميع مستوياته خارج الجامعة . ذلك ان الجامعة كانت تعتبر نفسها تقليديا مكانا للدراسات الحرة ، مكانا لتعليم المهن العالية التقليدية كمهن الطب و المحاماة و الكهنوت ، فكانا تنمو فيه العلوم البحتة البعيدة عن مجال التطبيق و التصنيع . و كان لرفض الجامعة قبول التعليم التطبيقى أو التكنولوجى مع نمو الحاجة الى مهندسين و تقنيين عاليين و اداريين و محاسبين و غيرهم تحت ضغط قوى التطور التقنى و الصناعى أن نشأت مؤسسات تعليمية عالية خارج الجامعة للاعداد لهذه النوعية من القوى العاملة . الا ان الضغط الجارف من قوى الصناعة و التصنيع اضافة الى التغير الاجتماعى و زيادة اعتماد محتوى هذه المهن على المعرفة العلمية جعل

الجامعات مضطرة لافساح المجال لهذه المهن التطبيقية و التكنولوجية ، فافردت لها اقسام أو كليات تخصصية ، بل ان كثير من هذه المؤسسات التعليمية و التكنولوجية صارت نواة لجامعات جديدة عرفت فى انجلترا باسم الجامعات الاقليمية Civic Universities أو جامعات الآجر الاحمر Redbrick Universities لان مبانيها كانت عادة من الآجر الاحمر و تمييزا لها عن جامعتى اكسفورد و كمبردج المبنيين بالحجر الجيرى . وكان لدخول الدراسات التقنية العالية أو الدراسات التكنولوجية أثره فى نوعية الطلاب المقبولين فى الجامعة فصار معظمهم مرتبطين بنوعية جديدة من التعليم و الثقافة التقنية ، كما انهم كانوا يستهدفون عملا يرتبط بالحاجات الجديدة فى المجتمع .. مما ادى الى نشوء فكرة وجود وظيفة ثالثة للجامعة و هى خدمة البيئة و المساهمة فى تطويرها .

٤ - تقديس التميز الاكاديمى :

صحب التغير فى المكان الفكرى للجامعات و نوعية مناهجها و تنوع اهتماتها أو وظائفها تغير فى نوعية مستوى الطلاب الذين تسمح لهم بالقبول فيها . كانت الجامعات القديمة التقليدية كاكسفورد و كمبردج فى انجلترا أو الجامعات العريقة فى الولايات المتحدة تستقى طلابها عادة من فئات اجتماعية و اقتصادية متميزة . الا ان الحركة العلمية و التوجهات الاقتصادية و الصناعية و ارتقاء بعض المهن كمهن الطب و الهندسة و المحاسبة و غيرها ، و حاجات المجتمعات الى ان تتولى الجامعات الاعداد لهذه المهن ، اضافة الى حركة التوسع التعليمى الشامل التى دعت الى جعل التعليم الاساسى الزاميا و الى التوسع فى التعليم الثانوى و جعله عاما للجميع و غير ذلك من صور النمو الديمقراطى و الحراك الاجتماعى ، كل هذا و غيره أدى الى نشأة ضغوط جديدة على القبول بالجامعة لم تشهدها من قبل . فمن ناحية صارت الجامعات بوابة الدخول الى المهن العالية الحديثة ، و من جهة ثانية صارت الشهادة الجامعية بمثابة الورقة التى تؤهل الافراد للحصول على مكانة اجتماعية متميزة . و نتيجة لهذا الضغط بدأت الجامعات تضع قيودا على نظم القبول فيها بحيث لا يدخلها سوى المتازين عقليا

و اكاديميا . و كانت أدائها فى ذلك الوقت سلسلة من نظم الامتحانات تعقد فى نهاية المرحلة الثانوية أو عند التقدم للقبول . و ترتب على ذلك أن صار المجتمع الجامعى مجتمعا يقوم على الجدارة الذهنية أو الاكاديمية Meritacratic Society بعد أن كان مجمعا يقوم على الجدارة الاجتماعية و الاقتصادية . و بدا للجامعات أن هذه القيود التى تضعها على القبول هو السبيل الكبير للمحافظة على تماسك الجامعة و تميزها .

من هذا العرض التاريخى تتضح بعض الملامح الاساسية للجامعة و التى تبلورت فى عدد من المبادئ و التقاليد لعل أهمها :

١ – أن التعليم الجامعى لا يمكن ان يتم الا داخل الجامعة و فى حرمها .

٢ – أن الجامعات مؤسسات علمية و تعليمية تقوم على التميز سواء أكان تميزا اجتماعيا أو اكاديميا ذهنيا .

٣ – أن الدخول للجامعة يجب أن يتم عبر مجموعة من الاختبارات و الامتحانات العامة أو التى تجريها الجامعة ، و لا سبيل لغير من يجتازها أن ينال شرف القبول فيها .

٤ – أن الجامعات مؤسسات لها مناخها الذهنى الخاص باعتبارها مجتمعا مقفلا أهله من الاساتذة و الطلاب .

٥ – أن المهمة الاولى للجامعة هى حفظ المعرفة و تواصلها و تنميتها و أن سبيلها لذلك هو التعليم النظامى و البحث العلمى .

٦ – أن الجامعات تعد طلابها اساسا للعمل فى المهن الحرة و المهن العالية و ليس من وظيفتها أن تعد لما دون ذلك من المستويات المهنية و الوظيفية .

٧ – أن الجامعة يجب أن تتمتع باستقلال اكاديمى و حرية ذاتية كاملة فى توجيه التعليم و البحث فيها .

قوى التغيير التى أدت الى نشأة و تطور التعليم الجامعى المفتوح

سبق أن أوضحنا ان التعليم الجامعى المفتوح كان له تراثه فى التعليم الدينى فى الازهر و أمثاله من مؤسسات التعليم في العالم الاسلامى ، كما كان له بعض تراثه فى نشأة الجامعات الحديثة فى العالم الغربى . الا ان الجامعات ما لبثت أن صارت مجتمعات منعزلة عن الاطار الاقتصادى و الاجتماعى الذى يحيط بها ، و أضحت مكانا لتعليم أبناء الصفوة الاجتماعية تقدم لهم ما يحتاجون من علوم و معارف انسانية . و مع التقدم العلمى و التقنى خلال القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين فتحت الجامعات أبوابها لزبائن جدد ، كما سمحت لنفسها أن تقبل مجالات جديدة من المعارف العلمية و التقنية بحيث صارت مؤسسات تربوية للصفوة الاجتماعية و الذهنية فى نفس الوقت ، و صارت مهمتها اضافة لحفظ المعرفة و تواصلها و تنميتها اعداد نخب مهنية للعمل في قطاعات النشاط الاقتصادى و الاجتماعى المختلفة . الا ان الجامعة – بالرغم من التغيرات التى أصابتها – جمهورا و مجالات معرفية – ظلت مهتمة بما يتم داخلها و عزلت نفسها داخل اطارها أو حرمها و اطلت على العالم المحيط بها و هى قابعة في عزلتها دون أن تحاول أن تمد نشاطها الى خارجها :

و ظل الامر كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التى احدثت هزات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية خطيرة أجبرت الجامعة على الخروج من عزلتها و مد خدماتها الى مختلف الفئات الاجتماعية و الى مختلف الاعمار و الخلفيات التعليمية و غير ذلك من مفهوم الجامعة ، كما تميز من سياستها و برامجها ، و نشأت انواع و صيغ جديدة للتعليم الجامعى لعل اهمها التعليم الجامعى المفتوح . و سنحاول فيما يلى عرض بعض القوى التغيير التى هى بمثابة الينابيع أو المصادر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للتعليم الجامعى المفتوح .

١ - الاستجابة للمد الجماهيرى :

لم تكن استجابة الجامعة لمطالب الجماهير للحصول على فرصة للتعليم وليدة التغييرات التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، و انما كانت هناك حركة ممتدة لقرون طويلة منذ انهيار النظام الاقطاعى تدعو الى تمكين المواطنيين من الحصول على حق التعليم تحت ما يسمى بالحقوق الوطنية لجميع افراد المجتمع . و قد اخذت هذه الحركة دفعة كبيرة من الثورة الفرنسية التى جعلت شعارها حرية و أخاء و مساواة " و تاثيراتها على اوربا و الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . و قد استجابت نظم التعليم جميعا لدرجات مختلفة لهذه الحركة الا أن تأثيراتها لم تمس الجامعات كثيرا (٨) التى تحصنت بفكرتها التقليدية عن مفهوم الجامعة و طبيعة مجتمعاتها و العلاقات الحميمة بين الاساتذة و الطلاب .

الا أن هذه الحركة تفجرت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية على اعتبار أن الجماهير هى التى قاست ويلات الحرب ، و هى التى انتصرت فيها و من ثم يجب أن تجد مكانا لها فى الجامعة التى ظلت لسنوات و عقود طويلة حكرا لطبقات هى التى صنعت الحروب ، و لعلها لم تذق و يلاتها تماما . و تفجرت هذه الحركة للحد الذى نشأت معه دعوة قوية بأن جميع الفروق الطبقية و الاجتماعية التى نشأت بحكم الميلاد يجب أن تقضى عليها ، هذه الفروق التى تبدت فى فرص القبول فى الجامعة و التى جعلتها مكانا للصفوة الاجتماعية أو الصفوة الاكاديمية . فهاجمت هذه الدعوة للمساواة الجامعة القائمة هجوما شديدا و دعت الى تفتح ابوابها للجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية و الاقتصادية أو قدراتهم الذهنية و الفكرية و لم تقف هذه الدعوة فقط عند حد فتح ابواب الجامعة للجميع (٩) . و انما تضمنت الدعوة عناصر معادية للذهنية ، †Anti - intellectualism احتقرت التقاليد المعرفية الصارمة †Cognitive Tradition و دعت الى تضمين الجامعة برامج تعليمية متنوعة من مختلف المشارب و الاتجاهات ، برامج مهنية فى معظمها لم تتسم بعمق أو دقة المعرفة و انما تستهدف اعداد الخريجين اعدادا مهنيا يمكنهم من العمل فى مجالات العمل

المختلفة(١٠) كما قادت هذه الحركة الداعية للمساواة الى استرخاء فى مستويات القبول و خفض لمستويات التعليم أو التنويع فى مستوياته بحيث تتلاقى مع قدرات الطلاب و امكاناتهم و فرصهم للانتظام و الحضور .

و قد ظهر هذا الاتجاه بوضوح فى تقرير روبنز عن التعليم العالى فى انجلترا و الذى على اساسه تبنت انجلترا سياسة للتعليم الجامعى تقوم على اتاحة فرصة لكل من يقدر عليه و يرغب فيه ، و ترتب على ذلك موجة كبيرة من انشاء الجامعات فى انجلترا فى الستينات و السبعينات . كما ظهر هذا الاتجاه ايضا فى البيان الذى قدمته وزارة التربية فى انجلترا بشأن برنامجها للتعليم العالى للبرلمان عام ١٩٧٢ و الذى أوضحت فيه ان سياستها هى تمكين جميع افراد المجتمع من الوصول الى تعليم جامعى رغم اختلاف قدراتهم و طموحاتهم ، و عليه قبلت جميع الجامعات الانجليزية فكرة القبول المفتوح †Open Admission و ظهرت الجامعات المفتوحة فى انجلترا و الولايات المتحدة و الكليات المسائية فى كندا (١١) . و ترتب على ذلك تغيير فى نظم القبول و الاعتراف بمعادلة الخبرات الشخصية و خاصة خبرات العمل ببعض المقررات أو الساعات المعتمدة . كما اعتمدت كثير من الجامعات فكرة عدم الحضور و الدراسة عن طريق المراسلة و التعليم المتناوب الذى بموجبه يمكن للطالب ان يحضر فصلا دراسيا فى الجامعة و يقضى مدة فى العمل في المصنع أو المتجر ، و يستمر هذا التناوب فى الدراسة و العمل حتى يستكمل الطالب متطلبات التخرج و الحصول على الشهادة .

و لا شك أن أتاح هذا فرصا كثيرة للتعليم الجامعى لم تكن متاحة من قبل ، الا انها أدت الى نوع من التمييع و الاسترخاء فى الحياة الاكاديمية قادت فى النهاية الى فكرة خطيرة و هى أن المساواة ليست فقط مساواة فى فرص القبول و لكن مساواة ايضا فى النتائج ، بمعنى أنه اذا كان للجميع الحق فى القبول فللجميع ايضا بنفس القدر الحق فى النجاح و التخرج (١٢) . و هناك شواهد كثيرة فى التعليم الجامعى الآن – يمكن أن نلحظه فى الجامعات المصرية – تعبر عن النظرة الغامضة لارتفاع نسب الرسوب و وضع الكفاءة الداخلية الكمية ، أدت بطريقة أو اخرى للاحجام عن

ترسيب الطلاب .

٢ - تغير التركيبة الاجتماعية للجامعة :

كانت التركيبة الاجتماعية حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين على درجة عالية من الثبات . كان الاساتذة عادة ما يأتون من بيئات اجتماعية و ثقافية عالية ، و كذلك كان الحال لمعظم الطلاب ، و كان هذا سببا فى احداث نوع من الاستقرار الاجتماعى و الاكاديمى فى الجامعة جعلها جزيرة هادئة شغلها الشاغل هو المعرفة و البحث و التقصى .

الا أنه تحت الضغوط العالية للطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى جميع الدول تقريبا مع بشائر النصف الثانى من القرن العشرين تغيرت التركيبة الاجتماعية للطلاب و الاساتذة فصار الطلاب يأتون فى معظمهم من بيئات متوسطة ان لم تكن متدنية ، و خرج الاساتذة و أعضاء الهيئة التدريسية من بين هؤلاء الطلاب يحملون كثيرا من قيم هؤلاء الطلاب و مستوياتهم الاجتماعية و الثقافية . و كان لهذا أثره على نشأ و نمو التعليم المفتوح . فمن ناحية كان دور الطالب فى الجامعة هو دور الراهب الذى فرغ نفسه تماما لتحصيل العلم ، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت نوعية جديدة من الطلاب تحتاج للعمل حاجتها للدراسة و هى من ثم مضطرة لتوزيع و قتها و جهدها بين الدراسة و العمل . و من منطلق الاستجابة للجماهيرية و مبادئ الديمقراطية و المساواة نمت فكرة اشراك الطلاب فى ادارة الجامعة ، و فى تقرير مستويات النجاح و أساليب التقويم لهم و لأعضاء الهيئة التدريسية . و صار من حق الطلاب أن يبدوا آراءهم فى تحديد ماذا يدرسون و متى يدرسون و أين و كيف يعيشون . و بدلا من أنه كان مطلوبا من الطالب أن يعيش دائما داخل الحرم الجامعى و فى مساكن تابعة للجامعة و ضمن حرمها صار من حقهم ان يعيشوا خارج الحرم ، و أن يمدوا جسورا للحصول على المعرفة و مواصلة الدراسة حيث يعيشون . و من ثم صار التعليم المفتوح يحقق غرضا فرضته عليهم ظروف المعيشة و العمل .

أما بالنسبة للاساتذة و أعضاء الهيئة التدريسية فقد كانت الجامعة بفصولها أو لمدرجاتها و مختبراتها و دهاليزها و مكتباتها بمثابة ماء الحياة لهم . أما الان و مع

بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، فلم تعد الجامعة بالنسبة لهم فى نفس الجامعة بالنسبة لأسلافهم . فالجامعة بالنسبة لهم ليست سوى مصدر للتمويل أو المركز الاجتماعى أو الاكاديمى . و صار وجودهم فى الجامعة مصدرازعاج أو عبء عليهم تفاديه قدر الامكان . لذلك لم يعد غريبا أن يدعوا الاساتذة و أعضاء الهيئة التدريسية الى تبنى فكرة التعليم المفتوح و يسعوا بها . فهو تعليم لن يكلفهم وقتا كبيرا للحضور و البقاء بالجامعة ، كما لن يكلفهم أساليب التدريس التقليدية و متطلباتها من حضور و تفاعل مع الطلاب . و فى ظل التعليم المفتوح سيكون الجهدا اساسا جهد الطالب ، و ما على هذا الاستاذ سوى توفير المرجع و توجيه الطالب و اعداد المادة العلمية و اجراء التقويم النهائى .

٢ - تآكل النظام المعيارى للجامعة :

خلال قرون طويلة حافظت الجامعات على ما يمكن تسميته بنظام معيارى nor-mative order خاص بها . و بالرغم من أن هذا النظام المعيارى قد اصابه كثر من التغييربمرو ر الزمن و تغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، الا أنه كان هناك دائما اتفاق عريض و عام بين رجال الجامعات على القضايا و المبادئ الاساسية الخاصة بالجامعة مثل وظيفة الجامعة و مهمتها الاجتماعية ، و طبيعة التعليم الجامعى ، و قيمة الحياة العقلية و مكان المعرفة فى المجتمع و الحياة الانسانية و الحاجة الدائمة للولاء للجامعة . و استقلالية الجامعة الاكاديمية و الادارية و مسئولية استاذ الجامعة نحو تلاميذه و نحو تحقيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية فى البحث و التدريس .

و لقد كانت هناك دائما حوارات و مناقشات حامية فى معظم الدول العريقة فى التعليم الجامعى و فى غيرها ايضا حول مصير التعليم الجامعى و حول مستقبله و حول مجموعة المبادئ و الاسس التى تحكمه وذلك خلال الفترة فيما بين الحربين العالميتين ، و اثيرت تساؤلات كثيرة حول مجموعة من القضايا مثل : هل تقوم الجامعة بدورها الذى يجب ان تقوم به و الذى تؤهله لها مكانتها و امكاناتها فى المجتمع ، و هل تقوم البرامج المناسبة لحاجات طلابها و متطلبات مجتمعاتها ؟ ، الا أن هذه المناقشات و

التساؤلات لم تحاول ابدا فى التقاليد الاصلية للجامعة مثل حريتها في تقديم برامجها أو انسانية المعرفة أو تقديس عملية التدريس ، أو امتهان عملية البحث ، او انتقائية أو اصطفائية طلابها و برامجها أو دفاعها عن حرمها و حرمتها .

الا أن هذه التقاليد أو هذا النظام المعيارى ما لبث أن أصابه الكثير من التآكل أو التضعضع تحت تأثير المد الجماهيرى و الفلسفات الشعبية و الاهتمام الشديد بربط التعليم الجامعى بحاجات المجتمع و مطالبتهاالآنية و المباشرة و تحت ثورات الطلاب و رغبتهم الشديدة فى توجيه نوعية التعليم نحو ما يريدون الحصول عليها و مطالبتهم بكثير من الحقوق المشروعة و غير المشروعة فى المساهمة فى ادارة الجامعة و تنظيم عمليات القبول و الامتحانات ، و تحت تأثير عوامل أخرى لعل أهمها رغبة الدولة فى التدخل فى أمور الجامعات لاعتبارات سياسية أو تحت دعاوى ترشيد التمويل و خفض كلفته .

و فى ظل هذا المناخ و تلك المؤثرات لم تعد للجامعة تلك الهالة الكبيرة التى عرفتها الجامعات قبل الحرب العالمية الثانية أو حتى مشارف النصف الثانى من القرن العشرين ، فنمت بجوار الجامعات مؤسسات للتعليم العالى و خاصة مؤسسات التعليم المهنى و التكنولوجى ، و أعطت حكومات بعض الدول كثيرا من الامتيازات و الامكانات لهذه المؤسسات للتعليم العالى . و فى المعامل ، و تحت شعار الاستجابة لمطالب التغير الاقتصادى و الاجتماعى فرضت الحكومات على الجامعات أن تخفف من مبادئها و مكونات نظامها التى التزمت بها دائما ، و من هذه القواعد و المبادئ الالتزام بفكرة المجتمع الاكاديمى ، و السعى الخالص للمعرفة و فكرة حرم الجامعة و استقلاليتها و التفاعل المباشر بين الاساتذة و الطلاب . و كان من نتيجة ذلك أن تميعت فكرة الجامعة التقليدية و تدنت مكانتها التى حافظت عليها بكل جهدها سابقا . و صار من الطبيعى أن تقبل الجامعة افكارا جديدة و صورا مستحدثة للتعليم الجامعى على رأسها فكرة الجامعة المفتوحة و التعليم عن بعد .

٤ - مطالب التنمية :

بالاضافة الى هذه المؤثرات و القوى السابقة ، و هى اجتماعية فى مسحتها ، نشأت قوى اقتصادية أثرت تأثيرا كبيرا على المفهوم التقليدى للجامعة ، لعل أهمها تلك الدعوة الكاسحة للتنمية . ظهرت التنمية كصيحة اجتماعية أساسية فى جميع الدول المتقدمة منها و النامية ، و صارت هدفا و سبيلا لتحقيق الرفة الاجتماعى و الانسانى . و مع الاهتمام بالتنمية ظهر الاهتمام بالعامل البشرى كعنصر اساسى لاحداث التنمية ان لم يكن هو العنصر الاساسى . و اذا كان الامر كذلك ، و انطلاقا من المسئولية الاجتماعية للجامعة باعتبارها مسئولة مسئولية مباشرة عن اعداد و تدريب المستويات العالية من القوى البشرية كان على الجامعة ان تضع وتوجه جميع امكاناتها لتحقيق هذا الغرض . و اذا كان هناك صعوبات تحول دون قيام الجامعات بهذه المسئولية لصعوبات تنظيمية أو لأعتبارات معيارية سابقة فعلى الجامعات أن تتعداها بحيث يمكن للشباب الذى يريد أن يحصل على هذا الاعداد و التدريب أن يصل اليه . و معنى ذلك أن الجامعة مطالبة بان تعيد النظر فى نظام القبول فيها بحيث لا تقصره على خريجى نوعية معينة من التعليم الثانوى (الحصول على الثانوية العامة) و انما عليها ان تفتح باب القبول فيها لمن يحمل مؤهلات أخرى غير الثانوية العامة ، أو لمن لا يحمل شهادات ثانوية على الاطلاق مكتفية برغبة الطالب للتعلم ، اما قدرته فسوف تكشف عنها مدى نجاحه فى الاستفادة من البرامج الجامعية التى يحضرها . فعلى سبيل المثال هناك من تسرب من التعليم العام ، و هناك من بدأ حياته التعملية و يرغب فى اتمام تعليمه الجامعى فى مراحل متأخرة ، و هناك فئة الفنيين و العمال المهرة من العاملين في المصانع و المزارع و غيرها فى مواقع الانتاج ، و هؤلاء يرغبون فى الاستزادة من معلوماتهم و تخصصاتهم بغية تحسين وضعهم الاجتماعى و المادى (١٣) . و اذا كان الامر كذلك فعلى الجامعة ايضا أن تغير من اساليب التعليم بحيث لا تكتفى بأساليب التعليم التقليدية من محاضرة و مناقشة و اشراف مباشر على الطلاب ، و انما عليها أن تعتمد اعتمادا كبيرا على اساليب التعليم عن بعد عن طريق استخدام الاذاعة و التليفزيون و التعيينات و الحزم التعليمية و غيرها . و كل هذا حتى تستطيع الجامعة

الوفاء بالاحتياجات المتنامية من قوى عاملة عالية فى التخصصات المختلفة و التى يفرضها السعى نحو التنمية .

٥ - التغير فى الهياكل الاقتصادية و الوظيفية :

كان لتطور حركات التصنيع و أساليب الانتاج فى النصف الثانى من القرن العشرين أثر هائل فى تغير الهياكل الاقتصادية و الوظيفية فى الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و الملاحظ لتطور نسب توزيع القوى العاملة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العقود الاخيرة يمكن ان يلاحظ أن هناك تحول مستمر و سريع من القطاعات الاقتصادية التقليدية و التحويلية الى قطاعات الخدمات . و قد أدى هذا التحول فى البنى الاقتصادية الى تحولات أخرى سريعة فى البنى الوظيفية أو المهنية بحيث ازدادت الحاجة الى عمالة ذات مستويات وظيفية عالية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالية . و كان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تنمو معدلات الطلب علي التعليم الجامعى ، و أن تستجيب الجامعة لذلك لسد احتياجات المجتمعات لهذه الفئات من العمالة الماهرة (١٤) . و لما كان من الصعب أن تفتح الجامعات فى أغلب الدول ابوابها لهذا السيل المتدفق من الشباب الراغب فى هذه المستويات التعليمية ، نشأت الحاجة الى تبنى نظم مفتوحة للتعليم الجامعى و أساليب غير تقليدية له تسمح لهؤلاء أن يحصلوا عن تعليم جامعى غير نظامى ، تعليم يرتبط بحركة المجتمع الاقتصادية و مطالبة المتغيرة ، و يتمتع بقدر كبير من المرونة و القدرة على المواءمة بحيث يساعد الافراد على تكييف أنفسهم مع مطالب العالم المتغير و يساعدهم على المشاركة مشاركة ايجابية قادرة فى عملية التنمية . (١٥)

٦ - الحاجة الى ترشيد الانفاق على التعليم الجامعى و خفض كلفته :

من المعلوم أن التعليم الجامعى تعليم مكلف ، و هو تعليم يجب أن يكون مكلفا اذا اردنا أن يكون تعليما جيدا . ذلك أنه يعتمد بصورة شديدة على استثمارات عالية فى

المعدات و الاجهزة و المختبرات و مراكز البحث العلمى و التقنى ، اضافة الى اعتماده على معدلات من أعضاء الهيئة التدريسية للطلاب ، و حاجته الى كثير من الخدمات الاجتماعية الطلابية فى صورة اسكان و نشاط طلابى . و هى جميعا تتطلب انفاقا عالية لا تطبقه كثير من المجتمعات النامية و المتقدمة ، كما لا يطبقه الافراد الذين يتكلفون بنفقة أبنائهم فى الجامعات .

و قد تسبب ذلك فى ظهور مشكلة أمام المسئولين عن التعليم الجامعى من سياسيين و جامعيين . ذلك أن توسيع فرص القبول فى الجامعات النظامية يتطلب امكانات مالية و بشرية قد لا تطبقها الدولة و لا تستطيع توفيرها . فاذا سلكت الدولة سبيل التوسع فى القبول حقيقيا لمبدأ تكافؤ الفرص و الانتقال من التركيز على تعليم الصفوة الى فتح أبوابها للجميع ، فأن الموارد المتاحة للجامعات في ظل تنظيماها التقليدية لن تفى بتقديم تعليم جيد ، و سنخفض بالضرورة مستوى التعليم الجامعى المقدم و هو أمر تشهده دول كبيرة و منها مصر . و اذا ضيق القبول فى الجامعات بحيث لا تقبل سوى اعداد قليلة من خريجى الثانويات بدأ الضغط على واضعى سياسة القبول من سياسيين و جامعيين لفتح باب القبول . و لعل هذا يفسر التذبذب الذى تراه فى دول كثيرة و منها مصر فيما يختص بسياسات القبول . فحيث يتم الاعلان عن تحديد نسب القبول فى الكليات الجامعية عند حد معين سرعان ما يتم التخلى عن السياسة المعلنة و يزداد عدد المقبولين أو نسبهم أو تنشأ لهم مؤسسات لا هم لها فى الحقيقة سوى استيعاب الخريجين فى الثانويات . و فى ظل هذا المناخ بدأ الحل فى استحداث صيغ جديدة للتعليم الجامعى تعتمد على التعليم غير النظامى أو التعليم المفتوح بحيث تستطيع الدولة مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعى دون أن تسهم كثيرا فى تكاليف اقامته ، أو بحيث يتولى الافراد تحمل كلف هذا التعليم الذى يمكن لهم تحملها ودن ارهاق شديد .

٧ - تطور وسائل الاتصال و الاعلام :

ان التطور الهائل فى وسائل الاتصال و الاعلام نتيجة ما يمكن تسميته بالثورة

التكنولوجية التى نمت مع بداية الخمسينات و الستينات من هذا القرن كان لها اثارها الواضحة فى نشأة و تطور التعليم الجامعى المفتوح . ففى ظل الجامعة التقليدية كان التعليم يتم من خلال الاتصال المباشر بين افراد المجتمع الجامعى من أساتذة و طلاب و كانت هذه الرابطة الانسانية هى العامل الحاسم فى تشكيل مفهوم الجامعة و تكوين المجتمع الاكاديمى و الاعتزاز بالقيم الاساسية للجامعة . الا أن التطور الهائل فى وسائل الاتصال و الاعلام ، و قدرة هذه الوسائل على توصيل و عرض المعلومات جعلت الجامعات مطالبة بالانعزال عن هذا التطور التقنى ، بل صارت مطالبة بأن تستفيد فيه أقصى استفادة ممكنة بما يمكنها ما لديها من معرفة و خبرة على أعلى مستوى لأكبر عدد من الناس الذين يرغبون و يقدرون على الاستفادة منها بغض النظر عن اعمارهم أو خلفياتهم الثقافية و الاجتماعية ، و لا شك أن هذا دعا الى ظهور صور و بدائل جديدة للتعليم الجامعى كالتعليم المفتوح تكون اكثر قدرة على الاستفادة من معطيات التقدم فى و سائل الاتصال و الاعلام .

. . . . . .

و أخيرا فلعل ما سبق قوله هو بعض جذور أو اصول التعليم الجامعى المفتوح ، و عند هذا الحد يظهر تساؤل هام و هو لأى مدى سيكون المستقبل لهذا النوع من التعليم ؟

لا شك أن الاسباب التى دعت لتبنى هذا النموذج للتعليم الجامعى سوف تظل قائمة لسنوات أو عقود قادمة ، و لعل هذا النموذج سوف ينمو و يتأكد . الا أنه فى اعتقادى – لن تكون له سياسة على أرض التعليم الجامعى . فالجامعة التقليدية باعتبارها مؤسسة تضم مجموعة منتقاة من الاساتذة و الطلاب فى تفاعل مباشر و مستمر سوف تظل الصبغة القائدة و الموجهة فى هذا المجال . و من الخطورة دفع هذا النوع من التعليم المفتوح لمدى أكثر بحيث يحل محل الجامعة بصورتها التقليدية . و قد تصور البعض فى الخمسينات و الستينات من هذا القرن أن الآلات التعليمية التقنية يمكن أن تحل محل المدرسة ، و اعتقد البعض أن مدرسة المستقبل ستكون أشبه بالورشة الصناعية الكبيرة التى يعمل كل طفل فيها على آلة تعليمية تحت أشراف معلم مشرف . و لم تصدق هذه الرؤية و لن تصدق . فالتعليم فى النهاية –

جامعيا كان أو مدرسيا - سيظل علاقة مباشرة من طالب و معلم ، و من هذه العلاقة المباشرة ينبت الابداع و تستقر القيم و تتأكد انسانية الانسان و تنمو قيم الحرية و الديمقراطية ، و تتحقق ذاتية الطالب و المعلم . و تقدير كل منها للاخر ، و يحدث الولاء للعلم و مؤسساته .

(١) سعيد أحمد سليمان ، الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار فى مصر - دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة الاسكندرية ١٩٨٣ .

(٢) أنظر محمد عبد الله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، القاهرة ، توسع التاريخى ١٩٥٨ د محمد عبد المنعم خفاجة ، الأزهر فى ألف عام القاهرة ، المطبعة المنيرية بالأزهر ١٩٥٤

(٣) عبد الحميد عبد الله سلام ، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها عام ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ١٩٧٥ ص ٢٨

(٤) المجلس الأعلى للجامعات ، دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية و المدرسية و الوسائل التعليمية ، ١٩٧٩ ص٧٠ .

(٥) أنظر سعد مرسي أحمد ، تطور الفكر التربوى ، عن القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨١ ص ص ٣٥٣ - ٣٥٧

و محمد منير مرسى ، تاريخ التربية فى الشرق و الغرب ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧٧ ص ص ١٤٦ - ١٥٧ .

(6) M . S . fahmy , Industial and Technological Development and patterns of Education in Some Selected Western Countries Unpuplished PH . D . Thesis , Reading Univ . England 1962 , PP . 53 - 59 .

(٧) المرجع السابق ص ٢٧٠ نقلا عن

(8) Palsen F, The German Universities and Univiersi ty Stusy, Longmans, Green& Co. Lodon1906.PP.53-59

(٨) أقامت جامعة لندن التي أنشئت عام ١٨٢٧ نظما للامتحانات سمح للأفراد الكبار في مختلف أرجاء العالم يتيح لهم فرص التعليم الجامعي عن بعد والحصول علي الدرجات العلمية التي تمنحها .

(٩) فتحت كثير من الجامعات الاوربية والامريكية أبوابها للمسرحين من الجنود بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية دون اشتراطات أكاديمية مكافأة لهم عن معاناتهم أيام الحرب .

(١٠) ليس غريبا في ظل هذا المناخ أن تصبح السياحة والفندقة والاقتصاد المنزلي والتجارة والتجارة الخارجية اعداد المعلم والتربية والرياضة تخصصات جامعية

(11) Murray G .Ross , The University - The Anatomy of Academe Mc Graw - Hill Book Co . 1979 , P . 258

(١٢) المرجع السابق ص ٢٦٤ .

(١٣) أحمد أنيس ، الجامعة المفتوحة ، دورية المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثانى السنة الثالثة – ابريل – يونية ١٩٧٨ ص ١٩ .

(١٤) محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط العلمى ، الطبعة الخامسة ١٩٩١ ، مكتبة الانجلو المصرية ص ص ٣٦ - ٤٠ .

(١٥) سعيد أحمد سليمان مرجع سابق ص ٤٦ .